



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/40/317*
S/17196*

21 May 1985

ARABIC

ORIGINAL : SPANISH

مجلس الأمم



الجمعية العامة

مجلس الأمن
السنة الأربعون

الجمعية العامة
الدورة الأربعون

*
البند ٢٣ من القائمة الأولية**
مسألة جزر فوكแลنڈ (مالفيناس)

رسالة مقررة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ ووجهة
إلى الأمين العام من وزير العلاقات الخارجية
والشئون الدينية للأرجنتين

يشرفني أن أكتب إلى سعادتكم بمناسبة افتتاح المطار الاستراتيجي الذي شيدته المملكة المتحدة في جزر مالفيناس.

لقد أشارت حكومتي مارا إلى أن السياسة البريطانية في هذه المنطقة ، التي نأت عن استهداف حل المشاكل مع الأرجنتين والاسهام في اقامة الاستقرار في منطقة جنوب الأطلسي ، تسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية عالمية تتراوّز اطار النزاع على السيارة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبي ، وتتناقض مع المصالح الحقيقة لأمريكا اللاتينية والعالم في ميدان السلام والأمن . وإن تشييد المطار الجديد ، فضلاً عن وجود السفن الحربية والفوارات النووية ومنشآت القذائف ونظم الرادار المتقدمة جداً وأربعة آلاف من العسكريين في المنطقة ، يؤكد تلك التوايا الخطيرة .

وقد حاولت حكومة المملكة المتحدة تبرير هذا التصعيد الجديد الهام في درجة تصريح الأرضي المقتضبة من الأرجنتين بزعمها أنها تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الأرضي .

بيد أن الواقع لا تؤيد هذه الحجج . فقد قصرت وزارة الدفاع البريطانية حق استعمال المدرج الجديد عليها وحدها ، ولم يسمح للطيران المدني باستخدامه . وهذا يتماشى مع سياسة تغلب باستعمار الاعتبارات الاستراتيجية على التقدم الاجتماعي للجزر ورعايتها . ولقد انفقت المملكة المتحدة ، فيما بين شهري تموز/يوليه ١٩٨٢ ونisan/ابريل ١٩٨٥ ، حوالي ٣ بلايين دولار - أي

* أعيد اصدارها لأسباب فنية .

. A/40/50/Rev. 1

مليون ونصف المليون دولاً رتقريباً بالنسبة لـ كل فرد من السكان - على ما يسمى بـ "فوكلاند القلمونية". ولم تخصص، في مقابل ذلك، سوى ٣١ مليون جنيه استرليني لخطط التنمية خلال الخطة الخمسية للفترة ١٩٨٨-١٩٨٣.

وزعمت الحكومة البريطانية أيضاً أن المطار يمكن أن يتيح خفض العدد الكبير للقوات المشتركة حالياً في جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية . وهذا الزعم يتناقض مع التأكيدات التي أدلّى بها مؤحراً اللورد تريفاني ، وكيل وزارة الشؤون القوات المسلحة وعضو البرلمان الذي قال انه ليس من المتوقع اجراء أي تخفيض كبير في تلك القوات العسكرية . وعلاوة على ذلك ، أخبرت الحكومة البريطانية البرلمان في ١ آذار / مارس الماضي بأن هذا البديل غير متحمل الواقع حتى في حالة حدوث وقف رسمي للعمليات الحربية ، فأكّدت بذلك كذب زعم احتمال تخفيض تلك القوات .

واحتجت المملكة المتحدة أيضاً بضرورة الدفاع عن الجزر ضد أية هجمات أرجنتينية محتملة . ولا يمكن أن يكون هذا الافتراض قائماً على نية حسنة . فقد أكّدت حكومتي مارارا وتكراراً أنها ستعود إلى استعادة الأراضي الأرجنتينية ، التي تحتملها المملكة المتحدة بطريقة غير مشروعة ، من خلال تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية فقط ، حسب ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة . ولم يحدث ، في أية لحظة ، أنهما حادت ولو قيد أئملاً عن هذا التعبّد الحاسم . والواقع هو أن المصدر الوحيد للتتوسي في جنوب الأطلسي هو سلوك الحكومة البريطانية التي انتهكت ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وكذلك التعبّدات المقدمة في إطار البلدان الأمريكية وسلحت جزر مالفيناس ، وأدخلت الأسلحة النووية في منطقة جنوب الأطلسي و ما زالت تحتفظ بـ "منطقة محرومة" غير مشروعة يحظر على السفن والطائرات الأرجنتينية دخولها ، وترفض استئناف المفاوضات المتعلقة بالسيادة .

وفي الحقيقة ، لا يمكن عزو الوجود العسكري البريطاني الضخم وغير المناسب في منطقة جنوب الأطلسي إلى ضرورات دفاعية مفترضة ضد الأرجنتين . ولذا ينبغي التساؤل عن الأهداف الحقيقية التي تسعى إليها المملكة المتحدة ، الدولة النووية وعضو منظمة حلف شمال الأطلسي ، في منطقتنا . إن جزءاً من الرد على هذا التساؤل يمكن بلا ريب في التأكيدات التي أدلّى بها وزير الدفاع البريطاني في واشنطن ، في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ . وفي تلك المناسبة ، ربط السيد هيسلتاين بصراحة بين جزر مالفيناس والنزاع بين الشرق والغرب . وهذا المفهوم ، الذي يعود إلى بكل تأكيد إلى جعل منطقة جنوب الأطلسي منطقة نووية ، يتّجاهل المصالح الأساسية لمنطقتنا في ميدان السلم والأمن كما أنه يلقى انتقادات متكررة من جانب بلدان أمريكا اللاتينية .

ومن ناحية أخرى ، لا يسعنا ان لا نعرب عن قلقنا العميق إزاء ما تنسّادي بـ بعض الدوائر السياسية الوثيقة الصلة بالحكومة البريطانية من ضرورة الربط بين تسليح جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والدفاع عن صالح المملكة المتحدة في أنتاركتيكا . ولا يخفى على أحد ، التناقض الواضح بين

أهداف معاهرة انتاركتيكا باستخدام المملكة المتحدة لقاعدة عسكرية نووية متاخمة للمنطقة الجغرافية التي يشطها هذا الاتفاق الدولي لمعاقبة أهدافها في انتاركتيكا . ولا حاجة الى ذكر ما يمكن أن يترتب على هذه المخططات ، التي كثيراً ما نوقشت في البرلمان البريطاني من آثار على مستقبل تلك القارة .

ان الدول الأعضاء والمملكة المتحدة نفسها تعرف جيداً استعداد الحكومة الأرجنتينية لهذا كل جهودها لا يجاهد حل سلمي عن طريق التفاوض للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية . وهي لا تزال على موقفها هذه ، برغم الطريقة الطائشة التي تتصرف بها لندن في هذه المسالة الحساسة ، ويرغم تمسارى الحكومة البريطانية في تجاهل التغيرات السياسية الأساسية التي حدثت في بلدى والضرورة السياسية والعuelle للتوصل الى حل للنزاع على السيارة ولسائر الخلافات القائمة بين البلدين . وبالتالي لا يسع حكومتي الا أن تشير الى الأخطار التي ينطوى عليها استمرار الحكومة البريطانية في موقفها السليم تجاه الوفاً بواجب استئناف المفاوضات الثنائية ، طبعاً للميثاق وقرارات الجمعية العامة بشأن مسألة جزر مالفيناس . وما رامت السياسة البريطانية في منطقة جنوب الأطلسي تجاهل فسورة حل جميع الشاكل المتعلقة مع الأرجنتين ، فـان إعادة العلاقات المتباينة الى طبيعتها وازالة التوتر نهايتها في تلك المنطقة سيظلان أمراً صعب المنال .

وأرجو التفضل بتعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٣ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن ، واحاطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة طبقاً بها .

(توقيع) دانتي كابوتو
وزير العلاقات الخارجية
والشؤون الدينية
بالمملكة الأرجنتينية
